فلسفة القانون عند كانط: بين الحق الطبيعي والحق الوضعي

The philosophy of law according to Kant: between natural law and positive law

د. حملاوي مهتور
قسم العلوم الاجتماعية، جامعة 20أوت 1955-سكيكدة، الجزائر
h.mehtour@univ-skikda.dz

تاريخ الإرسال: 2025-03-12 - **تاريخ القبول:** 2025-05-18 - **تاريخ النشر:**2025-05-31

ملخص

يكتسي الحديث عن فلسفة القانون أهمية بالغة؛ لأنها بمثابة حلقة الوصل بين القانون والفلسفة، وكثيرًا ما يحدث الخلط بينها وبين علم القانون، من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن فلسفة القانون كانت مثار جدل بين فلاسفة الحق الطبيعي والفلاسفة الوضعيين، فقد ذهب بعضهم إلى القول بأن مهمة القانون هي تأكيد وترسيم وحماية الحق الطبيعي؛ وذهب البعض الآخر منهم إلى التأكيد على أن مهمة القانون تنحصر في حماية الحق المتواضع عليه. وضمن هذا السياق يأتي بحثنا هذا، الذي نسعى من خلاله إلى التعريف بفلسفة القانون عند الفيلسوف الألماني كانط، ومحاولة وضعها في إطارها الصحيح، وبرؤية تحليلية متأنية ننتهي إلى نتيجة مفادها أن كانط قد جعل من الحرية بوصفها حقًا طبيعيًا؛ أسمى الحقوق جميعًا، وجعل كفالته غاية القانون الأولى، وأكد على أن تنظيم الدولة والمجتمع الدولي يجب أن يتم على أساس كفالة حقوق الإنسان الطبيعية، والتوفيق بين حريات جميع المواطنين، وهذا بموجب قانون يصدر عن إرادتهم المشتركة.

الكلمات الدالة: فلسفة القانون؛ الحق الطبيعي؛ الحق الوضعي؛ كانط؛ الدولة؛ الحرية.

Abstract

The philosophy of law is of great importance, as it serves as a link between law and philosophy. It is often confused with the science of law. There has been a debate between natural law philosophers and positivists, with some arguing that law's role is to affirm, formalize, and protect natural rights, while others claim it is limited to protecting agreed-upon rights. In light of this debate, the present research aims to define Kant's philosophy of law and to situate it within its appropriate conceptual framework. Based on a rigorous analytical approach, we conclude that Kant viewed freedom as the highest natural right, and considered its protection to be the primary goal of law. He emphasized that the organization of the state and the international society should be based on protecting natural human rights and reconciling citizens' freedoms through laws issued by their collective will.

Keywords: philosophy of law; natural law; positive law; Kant; state; freedom.

مقدمة

الإنسان كائنٌ اجتماعيٌّ تواصليٌّ بطبعه، ولذلك فهو يميلُ باستمرارٍ إلى الاتصال بالآخرين والتواصل معهم، معبّرًا عن حاجته إليهم، ولا يستطيع أن يعيش بمعزلٍ عن الجماعة. ولأنه كائنٌ أرضيٌّ يعيش في عالمٍ حسيٍّ تتنوّع فيه الأهواء والرغبات، وتتضارب فيه المصالح، وتكثر فيه الفوضى، ويعمُّ فيه الظلم، ولأن الإنسان يريد العيش دائمًا في أمنٍ واستقرارٍ اجتماعيٍّ واقتصاديٍّ وسياسيٍّ، فقد كان لا بدّ من وجود القانون لتنظيم حياة البشر.

ويكتسي الحديث عن القانون وأصله أهميةً بالغةً؛ فبعد التأكيد على ضرورة وجود القوانين وأهميتها، ظهرت مشكلةُ أصلِ القانون وهل هو طبيعي أم وضعي؟ وهي المشكلة التي اختصّت بها فلسفة القانون، والتي يكتسي الحديث عنها أيضًا أهميةً بالغةً؛ لأنها بمثابة حلقةِ الوصل بين القانون والفلسفة، وكثيرا ما يحدث الخلط بينها وبين علم القانون، كما أنها قد شكّلت إطارًا للجدل بين فلاسفة الحق الطبيعي والفلاسفة الوضعيين، حيث ذهب فلاسفة الحق الطبيعي إلى التأكيد على أن مهمة القانون هي حماية الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الأفراد منذ ولادتهم، في حين ذهب الفلاسفة الوضعيون إلى القول بأن القانون لا يتكفّل إلا بحماية الحقّ المتواضَع عليه. وضمن هذا السياق يأتي بحثُنا هذا، الذي نسعى من خلاله إلى التعريف بفلسفة القانون عند أحد أبرز فلاسفة العصر الحديث، ويتعلق الأمر بالفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (Immanuel Kant) (1724- 1804)، الذي تميّز بفلسفته النقدية، التي كان لها بالغُ الأثر في زعزعةِ الأفكار الوثوقية، وبلورة الكثير من الأفكار الفلسفية التي جاءت من بعده، إلى درجةٍ أن البعض قد اعتبره أعظمَ فلاسفة عصره ولأن هناك من يعتبر كانط نصيرًا للحق الطبيعي ومدافعًا عنه، وهناك من يرفض اعتباره كذلك، فسنحاول وضعَ فلسفة القانون عند كانط في إطارها الصحيح، وتحديدَ موقعها بين فلاسفة القانون الطبيعي وفلاسفة القانون الوضعي، وذلك من خلال إثارتنا لجملةٍ من الأسئلة الهامة والمحورية، وعلى رأسها: ما مفهوم فلسفة القانون؟ وما الفرق بينها وبين علم القانون؟ ما مفهوم القانون وما الغاية منه عند كانط؟ وما علاقةُ القانون والدولة والمجتمع الدولي بالحق الطبيعي والحق الوضعي عنده؟

وسنحاول الإجابة عن جملةِ الأسئلة المطروحة، مستعينين في ذلك بالمنهج التحليلي، وبالاعتماد على خطةٍ تستجيب لمسعانا المنهجي، وهي الخطة التي اشتملت على مقدمة، وثلاثة عناصر، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

1. مفهوم فلسفة القانون

1.1 مفهوم الفلسفة

الفلسفة كلمة يونانية "φιλοσοφια"، معناها الإشتقاقي: حب الحكمة (بدوي، 1975، صفحة 7)، وقد شاع استخدام لفظ "محبة الحكمة" في بلاد اليونان وغيرها من البلدان طوال العصور القديمة وحتى غاية العصر الحديث، حيث بدأت العلوم تستقل عن الفلسفة تباعًا، وظهرت فكرة التفريق بين الفلسفة والعلم، بعد انفصال هذا الأخير عن الفلسفة واستقلاله عنها بفضل منهجه التجريبي. ومن خلال ذلك، تم التأكيد على أن الفلسفة ليست علمًا، فلم يُعُد يُنظر إليها على أنها ذلك العلم الكلي الشامل، وذلك الإطار الذي تنتظم فيه الأبحاث النفسية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ولم يُعُد يُنظر إليها على أنها معرفة يمكن أن تُلقَّن؛ خاصةً وأنها قد أعلنت على لسان كثير من الفلاسفة بأن الأسئلة في الفلسفة أهم من الأجوبة، فكل سؤال، على حد تعبير كارل ياسبرز، لا يلبث أن يتحوّل إلى سؤال من جديد.

وهكذا، يتّضح أن الفلسفة لا ينطبق عليها مفهوم العلم بالمعنى الحديث له، فالفلسفة، بوصفها ذلك التفكير التأملي العقلاني التساؤلي، الذي يُحلّق في عالم الأفكار التي لا يمكن التحقق من صحتها عن طريق التجربة، لا يمكن أن تكون علمًا؛ لأن هذا الأخير يهتم بوضع الإجابات للأسئلة المطروحة، وهذا ما لا يشكّل محور السؤال الفلسفي. وقد ظهر هذا بكل وضوح في الفلسفة قديمًا وحديثًا؛ ففي الفلسفة اليونانية، كان سقراط يُلقي بوابلٍ من الأسئلة على من يحاورهم، دون أن ينتهي معهم إلى إجابة دقيقة لهذه الأسئلة المتعلقة بالحق والعدالة وغيرها. وفي العصر الحديث، صرّح كانط (Kant) (1724- 1804) بأنه ليس من شأن الفلسفة أن تُلقِّن المعارف وتمنح الأفكار لطالبيها، وإنما هي تهتم بتعليمهم كيف يفكّرون، وتدعوهم إلى التفلسف والتساؤل برؤية نقدية. ولذلك، فإنه ينبغي التأكيد، من منظور كانط، بأنه لا توجد فلسفة يمكن أن نتعلمها، وإنما حسبنا أن نتفلسف.

وقد سعت الكثير من الفلسفات في العصر الحديث لكي تصبح علميةً، انطلاقًا من قناعاتها بأن على الفلسفة أن تواكب الحدث البارز، والمتمثل في ظهور العلم، لكي يكون لها حضورٌ وجدوى وأهمية وفاعلية في حياة الإنسان. وكان هذا هو رأي التجريبيين مع فرنسيس بيكون، والبراغماتيين مع وليم جيمس، وكان هذا إيذانًا بالتمييز بين الفلسفة التأملية الكلاسيكية والفلسفة العلمية الحديثة. هذه الأخيرة التي ظلّ فلاسفتها يوجّهون سهام نقدهم للفلسفة الكلاسيكية وفلسفة أرسطو ومنطق أرسطو بالذات، انطلاقًا من أن فلسفة أرسطو هي فلسفة ميتافيزيقية، وأنها، على حد تعبير وليم جيمس، تشبه امرأة عمياء تبحث عن قطة سوداء في غرفة مظلمة، وأن منطق أرسطو، في نظر فرنسيس بيكون، هو مجرد طريقة لعرض المعارف، وليس طريقة للبرهنة عليها.

والذي يمكننا التأكيد عليه هنا؛ هو أنه لا وجود لتعريف واحد لمفهوم الفلسفة، وإنما هناك تعاريف عديدة لها، وليس من شأننا أن نخوض في هذه التعاريف، فالتنوع والاختلاف من سمات الفلسفة، وهذا ليس عيبًا فيها؛ ذلك أن النظر إلى قضايا الكون والإنسان والمجتمع من زوايا عديدة يُعزّز فرصة الإنسان لفهم أمور الحياة ومجرياتها. فالفلسفة مجال يتسع للرأي والرأي الآخر، والقضية قضية قناعات، ولا ينبغي لنا، في رأي المفكر الإيطالي جيوردانو برونو، أن نرغم الآخرين على أن يأخذوا بقناعاتنا، فالفلسفة تتّسع للمثاليين، والعقليين، والتجريبيين، والبراغماتيين، والوجوديين، وغيرهم.

ويمكننا القول، عمومًا، بأن التفكير الفلسفي هو ظاهرة بشرية عامة، فالإنسان، وبحكم كونه كائنًا عاقلًا، محكومٌ عليه بأن يتفلسف، لأن من طبيعة العقل البشري أن يحاول التعرّف على حقيقة مركزه في الكون. والفلسفة غير منفصلة عن الحياة، بل هي متّصلة بها، متفاعلة معها، لا تنقطع عن التأثير فيها والتأثر بها، وأن الاهتمام بها هو من قبيل الاهتمام بالحياة وبالوجود والمصير الإنساني؛ فإذا كانت الفلسفة نظرة إجمالية إلى الكون، وموقفًا فكريًّا معينًا من الحياة وتجاربها؛ فإن هذه النظرة الإجمالية وهذا الموقف الفكري يؤثران في تصرفاتنا وأعمالنا، وفي معالجتنا للحوادث وتوجيهنا لها. والفلسفة، بهذا المعنى، تبحث في كل المعارف المتشابكة بروح حرة، بغية رسم طريقة من طرق الحياة تتفق مع العقل ومع تقدم الإنسان؛ فهي ليست مقيدة برأي معين، وليست وقفًا على

الفلاسفة المحترفين. فالفلسفة، وباختصار، هي "فنٌّ للعيش، يعلّمنا طريقة جديدة في الحياة"(أدون، 2023، صفحة 15) .

21. مفهوم القانون

القانون كلمة سريانية وتعني المسطرة، وقد استُخدمت الكلمة للدلالة على القضية الكلية التي تُمثِّل الأصل والقاعدة التي تُشتق منها الأحكام الفرعية (الكفوي، 1998). فالقانون يعني الأصل، والنظام، والشريعة، والناموس، ومن معانيه في اصطلاح الحكماء أنه مجموعة القواعد العامة المفروضة على الإنسان من خارج لتنظيم شؤون حياته. فإذا كانت هذه القواعد واجبة عليه دون تشريع صريح سُمِّيَت عُرفًا، أو عادة، أو تقليدًا، وإذا كانت مفروضة عليه بتشريع صريح تضعه السلطات الاجتماعية لوجه المصلحة العامة، سُمِّيَت بالقوانين الوضعية، فهي بمعنى ما مقابلة للقوانين الأخلاقية الطبيعية المكتوبة على صفحات القلب. وإذا كانت معبِّرة عن إرادة الله وحكمته، سُمِّيَت بالقوانين الإلهية. وينبغي لهذه القوانين أن تكون إلزامية سواء صدرت عن إرادة الشعب، أم فُرضت عليه من فوق (صليبا، 1982).

ويُعتبر القانون بمثابة الدلالة الكاشفة على الحياة الاجتماعية والمدنية لكل الشعوب والأمم عبر التاريخ، وهو يُقدِّم صورة واضحة عن مدى وعيها ونُضجها وتقدُّمها، ويمكن القول إنه لا وجود لمجتمع مدني أو سياسي بلا قانون، حتى في أبسط صور الحياة الاجتماعية؛ بدءًا بما يُسمى بالأعراف والتقاليد، وانتهاءً بالقوانين الدستورية الحاكمة في الدول الحديثة (النشار وعبد المجيد، 2018).

والقانون هو الحِصن والملاذ الآمن للإنسان، فهو وحده مناط العدالة، لأنه يتسم بالموضوعية ولا يعترف بأهواء البشر، وهو بمثابة القاضي الصامت، في حين أن القاضي يُعتبر قانونًا ناطقًا. ويتمتع القانون بالعدالة المطلقة، حيث أن كونه صامتًا أضفى عليه شيئًا من الاحترام والتبجيل والتقديس، لأنه يسمو فوق أهواء البشر (عبد المجيد، 2015). ولا يخرج القانون عن كونه جملة من القواعد والضوابط التي تتولى تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتنظيم وضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، والتي يترتب على مخالفتها جزاء، والهدف منها هو ضمان وحماية أمن المجتمع وفرض التعايش بين أفراده. ومن هنا فإن وجود القانون يُعتبر ضرورة أساسية في إطار المجتمعات المُنظَّمة، وذلك بهدف

تحقيق النظام والأمن العام والتعايش داخلها. فالقانون يُعد أسمى وأرقى تعبيرًا عن إرادة الأمم والشعوب المتحضرة، وينبغي للجميع احترامه والعمل طبقًا لمقتضياته؛ تجنُّبًا للفوضى والاضطراب الذي يُحدثه غيابه أو تجاهله وعدم تطبيقه (سبيلا والهرموزي، 2017).

وتتميز القواعد القانونية بكونها قواعد اجتماعية مُنظِّمة لسلوك الأفراد، وبكونها قواعد عامة، مجردة، وملزمة حيث أنها تهم كل أفراد المجتمع. ويتم وضع القانون من قِبَل السلطة التشريعية - البرلمان - التي تكون منتخبة من قِبَل الشعب. ويمكن الحديث عن نوعين من القانون: قانون عام وقانون خاص، كما يمكن التمييز بين قواعد القانون الداخلي لدولة معينة، وقواعد القانون الدولي التي يتم وضعها عن طريق المنظمات الدولية الحكومية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها (سبيلا والهرموزي، 2017).

وانطلاقًا من ضبطنا لمفهوم الفلسفة ومفهوم القانون، يمكننا أن نتحدث عن فلسفة القانون، هذه الأخيرة التي كان فلاسفة اليونان يتناولونها عندما ينظرون إلى أصول القانون ضمن نظرتهم الشاملة لنظام الكون بأكمله، وما يشتمل عليه من قانون طبيعي ثابت يحكم الظواهر الطبيعية والعلاقات الاجتماعية. فكانت فلسفتهم القانونية تدخل ضمن دراسة ذلك القانون الطبيعي، وكذلك الأمر عند فقهاء الرومان، فكانت هذه الدراسة الفلسفية تدخل ضمن دراسة القانون الطبيعي وتُسمى علم القانون الطبيعي (مرقس، د.ت).

وتُعتبر تسمية "فلسفة القانون" تسمية حديثة نسبيًا، فقد انتشر استخدام عبارة "فلسفة القانون" منذ بداية القرن التاسع عشر، وبخاصة بعد صدور «مبادئ فلسفة القانون» للفيلسوف الألماني هيغل، ولكن الحديث والنقاش حول القانون هو أمر قديم قِدم القانون نفسه (تروبير، 2004). وتدل على ذلك قوانين حمورابي، التي صيغت بطريقة أخلاقية فلسفية، وكتاب «القوانين» الذي كتبه أفلاطون منذ ما يقرب من مائتي سنة قبل الميلاد، وفي هذا كله دلالة واضحة على قِدم فلسفة القانون؛ فهذه الأخيرة تضرب بجذورها عميقًا في التاريخ (تروبير، 2004).

وفلسفة القانون وثيقة الصلة بالفلسفة العامة، ولأن هذه الأخيرة تبحث في الأصول أو الكليات المتعلقة بالكون بأكمله فقد أمكن القول أن فلسفة القانون هي علم الكليات

المتعلقة بالقانون؛ أي علم أصول القانون وأسسه العامة، أو علم الأصول المشتركة بين جميع النظم القانونية.(مرقس، د. ت)

وتتناول فلسفة القانون موضوعين رئيسيين، هما: أصل القانون وغايته. والمقصود بأصل القانون: ماهيته، وأساسه، وما يتكون منه. والبحث في ذلك يتناول الفكرة العامة الأساسية في تصور القانون، وما إذا كان القانون ينبثق من ضمير المجتمع بطريقة طبيعية لا شعورية، أم أن لإرادة الإنسان أثرًا فعالًا في إنشائه، وما إذا كان نشوؤه ينتج عن تفاعل عناصر مثالية أم يخضع لأثر القوة المادية، وما هي العناصر الهامة المشتركة بين جميع النظم القانونية. ويمكن إدماج كل ذلك تحت عنوان أصل القانون. أما غاية القانون، فهي الأهداف التي يجب أن يتوخاها، أو القيم التي يسعى إلى تحقيقها.

ويرى الكثير من علماء فلسفة القانون أن دراسة تاريخ المذاهب الفلسفية القانونية تُعتبر مقدمة لازمة لدراسة الموضوعات التي تتناولها فلسفة القانون، وبذلك يكون أصل القانون، وغايته، وتاريخ النظريات الفلسفية القانونية هي المواضيع الثلاثة التي تُكوِّن الهيكل العام لفلسفة القانون. وتشتمل فلسفة القانون - في نظر بعض العلماء - أيضًا على دراسة مناهج الفكر القانوني؛ أي دراسة أساليب الفكر القانوني، كالتعريفات والنظريات القانونية لتحديد طبيعتها ودور المنطق فيها. ويُضيف آخرون إلى ذلك دراسة القانون كظاهرة تاريخية واجتماعية عامة؛ أي دراسة نشوء القانون والعوامل الاجتماعية المختلفة التي تؤثر فيه وفي تطوره (مرقس، د.ت).

2. الفرق بين فلسفة القانون وعلم القانون

1.2 فلسفة القانون وعلم القانون ضمن الإطار العام للفلسفة والعلم

إن الفرق بين علم القانون وفلسفة القانون هو، في الحقيقة، ذلك الفرق بين الفلسفة والعلم الذي يُشار إليه عادة. فالعلوم في عمومها، ومن ضمنها علم القانون، لا تخرج عن كونها دراسة وصفية تجريبية ترتكز على دراسة معنى القانون وأهدافه وغاياته، واختلاف عناصره باختلاف صور المجتمعات السياسية عبر العصور، بينما فلسفة القانون هي البحث الشامل عن القانون بوصفه معنى مجردًا وضروريًا لحياة البشر، وضبط النظم الاجتماعية بأي صورة كانت وفي أي عصر كانت. فعلم القانون قد يركز على الجزئيات، أي القوانين الجزئية، ومدى صلاحيتها وملاءمتها لطبيعة مجتمع معين، بينما فلسفة

القانون غايتها إدراك الأهمية القصوى للقانون، ودوره في تحقيق العدالة والتوازن في المجتمعات البشرية، بغض النظر عن الاختلاف بين هذه المجتمعات، ونمط التطور الموجود فيها (النشار وعبد المجيد، 2018).

إن ما يعني الفيلسوف هو التأكيد على ضرورة القانون واحترامه في أي مجتمع بشري. وفلسفة القانون تبحث فيما وراء هذه القوانين الجزئية، التي قد تكون متغيرة ونسبية في المجتمعات البشرية زمانًا ومكانًا، لتؤكد على أن القانون واحترامه، أيًّا كان الزمان والمكان، هو أساس الدولة وأساس استقرار المجتمع، وهو أساس وأداة تحقيق العدالة بين أفراده (النشار وعبد المجيد، 2018).

والحديث عن فلسفة القانون بوجه عام يهدف إلى التفكير المنهجي حول تحديد القانون، وعلاقته بالعدل، وبعلم القانون، وببنية المنظومة أو نمط التحليل القانوني المتبع. ففلسفة القانون يمكن أن تُقدم بأشكال عديدة، والمؤلفات التي تحمل عنوان "فلسفة القانون" لا يجمع بينها إلا كونها جميعًا تقدم رأيًا عامًا جدًا في القانون. فبعضها يعرض النظريات، والبعض الآخر يعرض المسائل المعالجة (تروبير، 2004).

2. 2 فلسفة القانون والنظرية العلمية للقانون

فيما يخص علم القانون، الذي يستوجب الحديث عن النظرية العلمية، ظهرت عبارة "النظرية العامة للقانون" في نهاية القرن التاسع عشر تحت تأثير الوضعانية والتجريبية، وكردة فعل ضد فلسفة القانون كما كانت تُمارَس حتى ذلك الحين. كان مؤيدو النظرية العامة للقانون ينتقدون فلسفة القانون التقليدية لطابعها النظري المحض. فأسئلة من قبيل: ما هو القانون؟ وهل توجد معايير لمفهوم العدل؟ كانت تبدو لهم ميتافيزيقا محضة، فيما كانوا يرغبون في تأسيس علمٍ يهتم بالقانون المثالي. أما نظرية القانون فهي تعالج القانون كما هو، أي القانون الوضعي. كانت تقوم، إذًا، من ناحية على علاقة بين فلسفة القانون ونظريات القانون الطبيعي، ومن ناحية ثانية بين النظرية العامة للقانون والوضعانية القانونية. والنظرية العامة للقانون تهدف أساسًا إلى توصيف وتحليل القانون كما هو، بفضل اللجوء إلى منهج علمي، بعيدًا عن أي حكم مسبق. وهي لا تحل محل فلسفة القانون التي تبقى قائمة، ولكن في مستوى أعلى من التجريد (تروبير، 2004).

وينبغي التمييز هنا بين فلسفة القانون عند الفلاسفة، وفلسفة القانون عند القانونيين؛ فالأولى هي قبل كل شيء فلسفة تطبيقية، تهتم أساسًا بنقل العقائد الفلسفية الكبرى إلى ساحة مشاكل القانون والعدل، وهي صعبة التمييز عن الفروع الأخرى للفلسفة، والتي تتناول مفاهيم مرتبطة بالقانون بشكل أو بآخر، مثل الفلسفة الأخلاقية، فلسفة العلوم، أو الفلسفة السياسية. أما الثانية، فإنها تبتعد عن التفكير الفلسفي، لأن القانونيين لا يجدون أي انعكاس لممارساتهم ومناهج تحليلهم. وبحسب الوضعانيين، فإن فلسفة قانون القانونيين تتميز عن فلسفة قانون الفلاسفة بكونها تنطلق من التجربة القانونية، وتبدو كردة فعل ضد التعميم والتبسيط، ولا يهمها الغوص في التفكير النظري وموضوع الجواهر، بقدر ما يهمها الانطلاق من الظواهر القانونية (تروبير، 2004).

وإذا كانت فلسفة القانون تختلف عن علم القانون، فإن صلتها به وثيقة لا تنقطع؛ إذ أن هناك العديد من الفلاسفة كانوا مشرعين لأوطانهم، مثل بروتاغوراس الذي كان يضع القوانين للمستعمرات اليونانية الجديدة، ومثل أفلاطون الذي وضع تشريعات هي الأكبر والأوضح والأكثر تفصيلًا في تاريخ النظم القانونية، ومثل شيشرون الذي استُمدت من كتاباته النصوص التشريعية في عهد الإمبراطورية الرومانية، ومثل فقهاء القانون الحاليين الذين يبررون نصوصهم القانونية برؤيتهم الفلسفية (تروبير، 2004).

3. القانون والغاية منه وعلاقة الدولة والمجتمع الدولي بالحق الطبيعي والحق الوضعي عند كانط

1.3 القانون والغاية منه عند كانط

يُعتبر كانط أشهر وأقوى المدافعين عن المذهب الأخلاقي الذي يتمحور حول مفهوم الواجب، إلى درجة أنه قد لُقّب بفيلسوف الواجب. وكان قدر كبير من فكره الأخلاقي ثورة على المذاهب الأخلاقية التي كانت سائدة في عصره، مثل مذهب السعادة، لأن السعادة الشخصية جزئية ومتغيرة، لا يمكن أن نستخرج منها قانونًا كليًا، وهو ما نحن بحاجة إليه في فلسفة الأخلاق (رشوان، 1998).

ويُميز كانط بين الأخلاق والقانون، على أساس التفرقة بين بواعث السلوك الخارجي وهذا السلوك ذاته. ويسمّي البواعث "الأعمال الباطنة" ويدرجها في دائرة الأخلاق، أما المظاهر السلوكية فيسمّيها "الأعمال الخارجية" ويدرجها في دائرة القانون. فالأخلاق تحكم على

الفعل بأنه فاضل أو غير فاضل، بحسب ما إذا تم بقصد أداء الواجب أم لا، أما القانون فيحكم على الفعل في مظهره الخارجي، ويترتب على هذا المظهر آثار معينة، بحسب ما إذا توافرت فيه الشروط اللازمة لترتّب هذه الآثار أو لم تتوافر (مرقس، د.ت).

وينظر كانط إلى القانون على أنه "مجموع الشروط التي بها حرية الواحد وفقًا لقانون كلي للحرية" (بدوي، 1979، ص 26). فالقانون عند كانط مجموعة الضوابط التي تكفل لإرادة الفرد أن تتعايش مع إرادة الأفراد الآخرين في ظل تنظيم عام للحرية. ويُثبت كانط وجود الحق في الحرية من طريق العقل العملي، أي من طريق "الأمر المطلق" أو "الواجب الخُلقي". وهو يرى أن هذا الحق يتضمن جميع حقوق الإنسان الطبيعية، بما في ذلك حق العمل، وما يستتبعه من حق الملكية الخاصة. وهو لذلك يُسلّم بالتفرقة التي قال بها أنصار القانون الطبيعي بين الحقوق الطبيعية والحقوق المدنية (أو المكتسبة) (مرقس، د.ت).

وقد احتلت نظرية القانون الطبيعي، ابتداءً من القرن السابع عشر، وخصوصًا في القرن الثامن عشر، مركز الصدارة بل والسيادة في فلسفة القانون. وصار القانون الطبيعي يُدرس كمادة قائمة بذاتها، لا بمناسبة القانون الديني أو القانون الوضعي، ثم أصبح القانون الطبيعي أساسًا في القانون العام السياسي المحلي والدولي .ويُعتبر الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1588–1679) على رأس الذين بنوا النظرية الحديثة في القانون الطبيعي، حيث رأى أن المجتمع المدني يقوم أساسًا على فكرة المحافظة على النفس، رافضًا بذلك فكرة أرسطو القائلة: "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه." ويتفق جون لوك (John Locke) (1632–1704) مع هوبز في القول بأن القانون الطبيعي ليس متطوّرًا في عقول الناس، وإنما هو شيء ناشئ عن اتفاق الناس. واعتمادًا على فكرة المحافظة على النفس، استنبط لوك الحق الطبيعي في الملكية، أي في اقتناء الأشياء. كما اعتمد جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) (1712–1778) على هوبز في نظريته في المحافظة على النفس كأساس للمجتمع المدني (بدوي، 1979). وقد تأثر كانط بآراء من سبقوه من أنصار القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي، وخاصة روسو. فقد اعترف كانط بأنه كان مخطئًا في بعض النواحي، وأن آراء روسو هي التي رَدّته إلى الصواب (بدوي، 1979).

ويعتبر كانط حق الحرية أسمى القيم جميعًا، أنه هو الذي يضع الإنسان فوق الظواهر القانونية. إذ الإنسان، باعتباره جزءًا من الطبيعة، يخضع من ناحية لقوانين العلية والجبرية، ولكنه من ناحية أخرى، باعتباره كائنًا حرًّا، له أن يختار سلوكه، فلا يخضع لتلك القوانين، وتُخرجه قدرته على الاختيار من نطاق الظواهر القانونية. فالإنسان في حريته يخضع للقانون العقلي لا لقانون العلية. أما الأعمال التي تصدر عنه، فتدخل بعد صدورها في نطاق الظواهر، وبهذا الوصف تخضع لقوانين العلية والجبرية. وبذلك، تجتمع في شخصه الحرية من ناحية، والجبرية من ناحية أخرى (بدوي، 1979).

وإذا كانت الحرية هي أسمى القيم، وأسمى الحقوق عند كانط، فإن غاية القانون الوحيدة عنده هي حفظ هذه الحرية. ومن هذا الحق تتفرع سائر أنواع الحقوق الطبيعية، وفي مقدمتها حق الملكية، الذي يرى فيه ثمرةً لعمل الإنسان، وبالتالي امتدادًا لإرادة الإنسان، يستحق كفالته وضمانه، كما تُضمن حرية الإرادة.

2.3 علاقة القانون والدولة والمجتمع الدولي بالحق الطبيعي والحق الوضعي عند كانط

يجمع الكتّاب المنتمون إلى تيار القانون الطبيعي قاسم مشترك واحد ألا وهو الثنائية؛ أما أنصار القانون الوضعي فيذهبون إلى التأكيد على أن القانون الوضعي هو القانون الوحيد، وهو من وضع البشر. بينما يرى أتباع القانون الطبيعي أن هناك قانونين: القانون الوضعي والقانون الطبيعي، وأن هذا الأخير وحده هو القابل للمعرفة. فأنصار القانون الوضعي ينفون القانون الطبيعي، بالمقابل تؤكد مدرسة القانون الطبيعي المعاصر أن الحقيقة الوحيدة تكمن في الفرد، وأن الإنسان وحده يمتلك حقوقًا بحكم طبيعته الخاصة، وهذه الحقوق المسماة "ذاتية" يمكن اكتشافها بالعقل من خلال تحليل طبيعة الإنسان (تروبير، 2004).

والحقيقة أن كانط هو أحد فلاسفة القانون الطبيعي، بل هو يُعد بعد أرسطو أبرز هؤلاء الفلاسفة على الإطلاق. فالقانون الطبيعي لديه هو الأخلاق الطبيعية العالمية، وهو يتلخص في أمر واحد، هو الأمر المطلق الذي بمقتضاه يتصرف كل شخص تصرفًا جديرا بأن يكون قانونًا عالميًا، بمعنى أنه يتصرف بما يؤدي إلى معاملة كل انسان باعتبار أن الإنسانية هدف في ذاتها وليست وسيلة. ومصدر القانون الطبيعي هو العقل الخالص،

أي إرادة الإنسان الموجود في العالم العقلي. وإذا كان هذا القول يحقق علمانية القانون الطبيعي، على خلاف الرأي القائل بأن مصدر القانون الطبيعي هو الله، فإنه لا يذهب إلى تحرير إرادة الإنسان من كل التزام؛ بل على العكس، فإن إرادة الإنسان يجب أن تخضع دائما للأمر الأخلاقي المطلق، لأن إرادة الإنسان تتأثر دائما برغباته الحسية ومصالحه الشخصية لأنه كائن أرضي يعيش في عالم حسي.

وهكذا، يجب أن تخضع إرادة الإنسان الموجود في العالم الحسي لإرادة الإنسان الموجود في العالم العقلي، أو بتعبير آخر، ينبغي أن تخضع الإرادة لحكم العقل ولمبادئ الأخلاق الطبيعية العالمية. وهذا الخضوع ينبغي أن يتحقق في جميع التصرفات التي يقوم بها الناس، سواء في العقود التي يبرمونها أو في إرادتهم؛ فإرادة المشرّع ينبغي أن تخضع أيضًا لمبادئ القانون الطبيعي. وقد ساهم كانط في إبراز الازدواج بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي، وهو الازدواج الذي يحمي إرادة الأفراد من الخضوع للقوانين الوضعية الظالمة بدعوى الخضوع للقانون الطبيعي (تناغو، 2014).

وقد تأثر كانط في فكرته عن الدولة بآراء روسو، فاعتنق مثله العقد الاجتماعي، وعرّف الدولة بأنها جماعة من الناس يعيشون معًا وفقًا لأحكام قانون يحكمهم جميعًا بمقتضى اتفاقهم على ذلك. فهو ينظر إلى العقد الاجتماعي لا باعتباره حادثًا تاريخيًا وقع فعلاً عند بدء تأسيس المجتمع المنظم تنظيمًا سياسيًا، بل باعتباره مبدأً يقوم على أساسه نظام المجتمع، وتتفرع عنه آثار قانونية معينة في نظام الحكم تجعله حكمًا شرعيًا. ولا شك أن هذه كانت أيضًا فكرة روسو عن العقد الاجتماعي كما تقدم، ولكنها لم تبرز عنده بهذا الوضوح، فكان لكانط فضل بلورتها، فوضح من كتاباته أن الدولة يجب أن تكون منتظمة على أساس العقد الاجتماعي، لا أنها نُظمت فعلاً بموجبه منذ نشوئها أول مرة. وبعبارة أخرى، أن تنظيم الدولة يجب أن يتم على أساس كفالة حقوق الإنسان الطبيعية، والتوفيق بين حريات جميع المواطنين وبموجب قانون يصدر عن الإرادة المشتركة لجميع المواطنين(مرقس، د. ت).

وعندما تُوضع القوانين من طرف الدولة؛ فإن على هذه الأخيرة ألا تستعبد شعبها، بل عليها أن تحفظ حقه في الحرية، حيث إن مهمة الحكومة هي الأخذ بيد الفرد ومساعدته على النمو والتطور، وليس استخدامه وسيلة لتحقيق مآربها، وانتهاك حقوقه واستغلاله.

وقد دعا كانط إلى المساواة بين أفراد المجتمع، ورفض كل ضروب الامتيازات الطائفية والعائلية والطبقية (أليكسي، 2013).

إن الحرية عند كانط حق طبيعي لكل فرد داخل الدولة، كما أنها حق للدولة داخل المجتمع الدولي. فإذا كان يجب للأفراد أن يكونوا أحرارًا داخل الدولة، فإنه ينبغي للدولة أن تكون حرة أيضًا. وقد جسد كانط فكرته هذه في كتابه "مشروع السلام الدائم"، حيث نجده يقول: "فليست الدولة متاعًا (كرقعة الأرض التي اتخذتها لها وطنًا)، وإنما هي جماعة إنسانية لا يحل لأحد سواها أن يفرض سلطانه عليها أو أن يتصرف في شؤونها، فإن الدولة كجدع شجرة لها أصولها الخاصة، وإدماجها في دولة أخرى كما لو كانت نباتًا يُطعم به نبات آخر معناه تجريدها من وجودها باعتبارها شخصًا معنويًا، وجعل ذلك الشخص المعنوي شيئًا من الأشياء، نقض لفكرة التعاقد الأصلي التي لا يمكن بدونها تصور أي حق على شعب" (كانط، 1952).

ولأن الحرية حق للإنسان، فردًا كان أو جماعة؛ فإننا نجد كانط يدعو إلى عدم التفكير في الاعتداء من طرف الدولة على غيرها من الدول، ويدعو إلى إلغاء الجيوش الدائمة إلغاءً تامًا على مر الزمان، لأن وجود الجيوش المتأهبة للقتال هو تهديد صريح للدول الأخرى، وتهديد للأمن والسلام العالمي، وتهديد لحرية الأفراد داخل الدولة، لأن هذه الأخيرة لا تتردد في استخدامهم كوسائل لشن الحرب. وهذا يعني أن الدولة تستخدم الأفراد كوسائل، ولا تنظر إليهم كغايات، وهذا لا ينسجم مع كرامة الإنسان وحقه في الحرية، وفي أن يُنظر إليه على أنه غاية في حد ذاتها (كانط، 1952).

ويؤكد كانط أن ميل أصحاب النفوذ والسلطان إلى الحرب يبدو متأصلًا في الفطرة الإنسانية، وهو يشكل عائقًا في طريق تحقيق السلام الدائم. وهنا يُجيز كانط تحالف مجموعة من الدول لإيقاف الدولة الظالمة المعتدية على حق الدول في أن تنعم بالحرية، إلا أنه لا يجوز - في نظر كانط - لأي دولة أن تتدخل بالقوة في أي نظام دولة أخرى أو في طريقة إدارتها لشؤون حكمها، إلا إذا حدث الانقسام داخل الدولة، وظهر اعتداء لفئة على أخرى داخلها. فإنه ينبغي التدخل لإحقاق الحق، حيث يرى كانط أنه: "وما لم يُتوصل إلى فضّ هذا النزاع الداخلي، فإن تدخل الدول الأجنبية في شؤون شعب لا يكافح إلا

الفساد الداخلي فيه، دون أن يُلقي توجيهات شعب آخر، يكون تعديًا على حقوق ذلك الشعب، وتبجحًا في اقتراف المنكر، وزعزعةً لاستقلال الدول جميعًا" (كانط، 1952، ص. 32).

ولكي يتحقق السلام الدائم في العالم، ينبغي أن يكون الدستور في كل مدينة دستورًا جمهوريًا، لأنه كفيل بحفظ حرية الأفراد. فهو الدستور الوحيد المستمد من فكرة العقد الأصلي التي يجب أن يقوم عليها كل تشريع قانوني لشعب من الشعوب. يقول كانط في ذلك: "إن الدستور الجمهوري، فضلًا عن صفاء مصدره، من حيث إنه مستمد من المنبع الخالص الذي تنبع منه فكرة الحق، يمتاز بأنه يُرينا في الأفق البعيد النتيجة التي ترنو إليها أبصارنا، أعني السلام الدائم" (كانط، 1952).

ويعتقد كانط أن غاية الدولة يجب أن تقتصر على الحماية الشرعية، أي على كفالة تمتع المواطنين كلٍّ منهم بحقوقه دون المساس بحقوق الآخرين، فليس لها أن تتدخل في نشاط الأفراد ومصالحهم الخاصة. فوظيفتها تقتصر على كفالة الحرية للجميع. وتجدر الإشارة هنا إلى فكرة أساسية عند كانط، وهي أن على الأفراد احترام القانون حتى إذا كان لا ينبع من إرادتهم، حيث لا يحق لهم التمرد على الدولة. وهنا قد يكون كانط متأثرًا بنزعته السلمية وكراهيته للفوضى، فبحسب كانط فإن الدولة هي بمقام الحارس للمجتمع والقانون، وهي جهاز يسمو فوق الجميع.

4. مناقشة النتائج المتعلقة بوجهة نظركانط حول الحق الطبيعي والحق الوضعي

1.4 الجو انب الإيجابية في نظرة كانط للحق الطبيعي والحق الوضعي

لقد دافع كانط عن الكرامة الإنسانية عبر تأكيده على مبدأ الحرية باعتباره حقًا طبيعيًا ينبغي احترامه من طرف الدولة، لأنه حق لا تتحقق إنسانية الإنسان إلا به. وينبغي أن يظل مُحتفظًا بمكانته في القانون الذي تضعه الدولة وتتبنّاه، وهذه فكرة يُثمّنها كل إنسان يريد العيش في أجواء الحرية التي تهيئها الدولة لأفرادها، كما تُثمّنها كل دولة تنشد العيش في مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار. لأن الحق في الحرية الذي يتكلم عنه كانط لا يقتصر على حرية الأفراد فقط، بل يشمل حرية الدول داخل المجتمع الدولي أيضًا.

كما أن كانط قد ربط السياسة بالأخلاق، وألحّ على ضرورة أن تعامل الدولة أفرادها كغايات، لا كمجرد وسائل لتحقيق مآربها وبسط سلطتها ونفوذها. وهذا من شأنه أن

يدفع الأفراد إلى احترام قوانين الدولة والتفاني في خدمتها، خاصة إذا كانت القوانين التي تضعها الدولة صادرة عن إرادتهم. ومن شأن هذا أيضًا أن يعمل على تنظيم المجتمع، ويوفر الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين الأفراد ويحدّ من الصراعات فيما بينهم.

2.4 الجوانب السلبية في نظرة كانط للحق الطبيعي والحق الوضعي

إن ثمة ما يُعاب على كانط بشأن موقفه من تصرف الأفراد في حال عدم احترام قوانين الدولة لإرادتهم؛ فإذا كان كانط يرى بأن الدولة المثالية هي تلك التي تصدر فيها القوانين عن إرادة الشعب، متأثرًا في ذلك بجان جاك روسو، الذي يرى أن القوانين بمعناها الحقيقي ليست سوى شروط الاجتماع المدني، ولا بدّ للشعب الخاضع لهذه القوانين أن يكون هو مصدرها وصاحبها الذي سَنّها (روسو، 2011، صفحة 22) فإن كانط، ومع ذلك، لا يجيز للشعب حق عصيان قوانين الدولة التي لا تُعبّر عن إرادته. وهو ما أثّر على آرائه بشأن تكوين الدولة وتحديد وظيفتها، والفصل بين السلطات، وضرورة أن تُعبّر القوانين عن إرادة الشعب. وقد كان موقف كانط سببًا في تأكيد بعض النقاد بأن آراءه تُعتبر إهدارًا ونسفًا للقانون الطبيعي، وقولهم بأن كانط هو أحد رواد المذهب الوضعي في القانون (مرقس، د. ت).

لقد كان القانون الطبيعي المعاصر موضع نقد من أتباع القانون الوضعي، وتستند الانتقادات الأساسية إلى رفض أنصار القانون الوضعي للإدراكية الأخلاقية، أي للمقولة التي تقول بوجود قيم موضوعية وقابلة للمعرفة. وترى غالبية المفكرين الوضعيين، على العكس، أن قيمًا كهذه غير موجودة، ولا يمكن في جميع الأحوال معرفة إلا ما هو كائن، ولا يمكن استخلاص ما ينبغي أن يكون. فمقاربة الوضعيين تعتبر أنه من الممكن، ومن المفضل، بناء علم قانوني فعلي، تمامًا كما في علوم الطبيعة، وموضوع هذا العلم هو القانون الوضعي، أي القانون الذي تضعه السلطات السياسية، بعيدًا عن القانون الطبيعي والأخلاق (تروبير، 2004).

خاتمة

وختامًا، يمكننا القول بأن فلسفة القانون هي واحدة من أهم أنواع الفلسفة التطبيقية التي اتجهت الأنظار إليها مؤخرًا، بحثًا عن عالم أكثر أمانًا واستقرارًا في ظل واقع يمتلئ بالخوف، والفوضى، وعدم احترام القانون .وفلسفة القانون عند كانط هي محاولة جادة

لتأكيد الكرامة الإنسانية عبر تقديس الحرية؛ هذه الأخيرة التي لا تكتمل إنسانية الإنسان إلا بها، وهي بالنسبة للإنسان حق طبيعي لا ينبغي المساس به .ولأن الحياة لا تستقيم إلا بوجود القانون، فبدونه تسود شريعة الغاب، فإن على القانون أن يعمل على دعم الحق الطبيعي الأسمى، والذي هو الحرية.

لقد كشفت لنا فلسفة القانون عند كانط أنّه جعل من الحرية أسمى الحقوق جميعًا، ويجعل من علاقتها بالإنسان علاقة هوية، حيث لا يمكن للإنسان أن يكون مُقيّدًا أو مستعبدًا. وإذا كان قدر الإنسان أن يعيش داخل مجتمع يحكمه القانون، فإن على هذا القانون، الذي هو أساس المجتمع الإنساني في صورة مدينة أو دولة، أن يعمل كقوة جمعية على تنظيم الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن حرية الأفراد، والتوفيق بين حريتهم وحرية الآخرين، وبسط سلطان العدل على الجميع. ويكون القانون بذلك بمثابة الحد الفاصل بين الحرية التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان، وبين الفوضى التي لا ينبغي أن تسود المجتمع والدولة والمجتمع الدولي.

وإذا كان كانط قد رفض فكرة تمرد الأفراد على الدولة التي لا تضع القوانين التي لا تعبّر عن إرادتهم، فاسحا المجال للبعض للقول بأنه المؤيدين للنظرية الوضعية في الفلسفة القانونية، وبأنه قد جرد القانون الطبيعي أو القانون العقلي من كل قيمة عملية، وأقر فقط بالقانون الذي تضعه الدولة؛ فإن هذا لا ينسف حقيقة أن كانط من فلاسفة القانون الطبيعي، وبأنه يمثل، وبامتياز، فلاسفة الحرية، وبأنه داعية سلام محلي وعالمي، وبأنه قد وجّه الأنظار صوب الاهتمام بفلسفة القانون. ويمكن اعتبار هذا الاهتمام بمثابة خطوة أساسية لتطوير وتحسين النظام القانوني في أي مجتمع. وهذا يتطلب المزيد من البحث والنقاش الفلسفي المتعمق حول دور القانون في الحياة الاجتماعية والسياسية، وسبل تطبيقه بطريقة عادلة وإنسانية.

المراجع

1. آدون بيير، 2023. الفلسفة طريقة حياة، ترجمة عادل مصطفى، هنداوي، المملكة المتحدة.
2. أليكسي روبرت، 2013. مفهوم القانون وسريانه، تعريب كامل فريد السالك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
3. مرقس سليمان، د. ت. فلسفة القانون (دراسة مقارنة)، دار صادر، بيروت.
4. بدوي عبد الرحمن، 1979. فلسفة القانون والسياسة، وكالة المطبوعات، الكويت.

5. بدوي عبد الرحمن، 1975. مدخل جديد إلى الفلسفة. الكويت: وكالة المطبوعات.
6. تروبير ميشال، 2004. فلسفة القانون، ترجمة جورج سعد، دار الأنوار للطباعة والنشر، لبنان.
7. تناغو سمير، 2014. جوهر القانون، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
8. رشوان محمد مهران، 1998. تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية، دار أنباء للطباعة والنشر، القاهرة.
9. روسو جان جاك، 2011. في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. سبيلا محمد، الهرموزي نوح، 2017. موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية، المركز اعلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية؛ الرباط، المغرب، منشورات المتوسط، ميلانو، إيطاليا.
11. صليبا جميل، ،1982. المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
12. عبد المجيد محمد ممدوح، 2015. فلسفة القانون بين سقراط والسفسطائيين، مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
13. كانط ايمانويل، 1952. مشروع السلام الدائم، ترجمة عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
14. الكفوي أبي البقاء، 1998. الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت.
15. النشار مصطفى، عبد المجيد محمد ممدوح، 2018. فلسفة القانون وإشكالياتها، الدار المصرية اللبنانية.